



بوشهري أكدت خلال مؤتمر صحفي لعرض نتائج تقرير لجنة تقصي الحقائق في تداعيات الأمطار مخاطبة «المناقصات» و«السكنية» بشأن 12 شركة مقصرة

إحالة قياديين في «الأشغال» و«الطرق» إلى «نزاهة» لتقصيرهم في «أزمة الأمطار»

- قصور إداري وفني وشيوع في المسؤولية بين «الأشغال» و«الطرق» و«السكنية»
- التعاون مع مختبرات عالمية لتقييم أداء وأعمال وخطات الطرق بالكويت
- قطاع الهندسة الصحية غير مسؤول عن الأزمة وإنهاء إيقاف وكيله عن العمل
- أعتذر إلى الكويتيين والمقيمين بسبب تطاير الحصى ووجود حفر في الشوارع

إحالة بعض شاغلي الوظائف الإشرافية في «الأشغال» إلى ديوان الخدمة المدنية

قطاع الصيانة في الوزارة يتحمل جزءاً من المسؤولية عن الأزمة

وضع آلية لمتابعة خط الإنتاج في مصانع الأسفلت للتأكد من ضبط الجودة

كل من تقع عليه المسؤولية سيتم إيقافه عن العمل، إلى أن تنتهي لجان التحقيق، وبالنسبة للقياديين السابقين فالتقرير لم يخل مسؤوليتهم والقرارات الإدارية التي سنصدها الأسبوع المقبل ستبين ذلك.

وعن أسماء الشركات الـ 12، قالت بوشهري إن التقرير سيحال إلى مجلس الأمة وبعدما من أعمالها سيتم الكشف عن أسماء هذه الشركات، كما برأت بوشهري وزارة المالية من مسؤوليتها عن عدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لأعمال الصيانة، مؤكدة أن الوضع الحالي للطرق بعيد تماماً عن التنسيق القائم بين «الأشغال» و«المالية»، مشيرة إلى أن سوء أوضاع الشوارع اليوم يعود إلى قصور في أعمال الصيانة والتنفيذ في الفترة السابقة.

وأشارت إلى أهمية الاستثمار في العنصر الوطني خاصة أن الوزارة تضم أكثر من 14 ألف موظف يجب الاستثمار فيهم سواء في المركز الحكومي أو كل القطاعات الأخرى.

لجنة تقصي الحقائق، مع وجود أن تكون هناك آلية لمتابعة خط الإنتاج في مصانع الأسفلت للتأكد من ضبط الجودة، وبداناً فعلياً في كسط الطرق وحين يتم اعتماد الخلطة بشكل كامل سيتم التنفيذ.

ولفتت إلى تشكيل فرق في المحافظات مهمتها حصر الحفر الموجودة في الطرق، والعمل على التعامل معها ومعالجتها، وتلقي الشكاوى على خط الهاتف الذي سيتم الإعلان عنه أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، ومن توصيات اللجنة أن كل من تقع عليه المسؤولية سيتم إيقافه عن العمل، إلى أن تنتهي لجان التحقيق، وبالنسبة للقياديين السابقين فالتقرير لم يخل مسؤوليتهم والقرارات الإدارية التي سنصدها الأسبوع المقبل ستبين ذلك.

وعن أسماء الشركات الـ 12، قالت بوشهري إن التقرير سيحال إلى مجلس الأمة وبعدما من أعمالها سيتم الكشف عن أسماء هذه الشركات، كما برأت بوشهري وزارة المالية من مسؤوليتها عن عدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لأعمال الصيانة، مؤكدة أن الوضع الحالي للطرق بعيد تماماً عن التنسيق القائم بين «الأشغال» و«المالية»، مشيرة إلى أن سوء أوضاع الشوارع اليوم يعود إلى قصور في أعمال الصيانة والتنفيذ في الفترة السابقة.

وأشارت إلى أهمية الاستثمار في العنصر الوطني خاصة أن الوزارة تضم أكثر من 14 ألف موظف يجب الاستثمار فيهم سواء في المركز الحكومي أو كل القطاعات الأخرى.

الأمة تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي رفع لي، كما أن لجنة التحقيق البرلمانية رعت طلباً إلى مجلس الأمة بتكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير فني وقانوني، ومن باب التعاون مع «المحاسبة» كلفت «الأشغال» و«البيئة» و«السكنية» و«الطرق» بتقديم كل ما هو مطلوب من أوراق ومعلومات، كما أشار التقرير إلى وجود قصور إداري وفني وشيوع في المسؤولية بين «الأشغال» و«الطرق» و«السكنية»، ولقد بدأ بالفعل في التحرك لتصويب الأخطاء في تلك الجهات.

صيانة الطرق

وحول الطرق وما تعانيه من عدم صيانة، أفادت بوشهري: أتفهم حقيقة الشكاوى المستمرة من الطرق، واتقدم إلى الشعب الكويتي والمقيمين على أرض الكويت بالاعتذار، ولقد بدأنا فعلياً في الإصلاحات، موضحة أن التسرع في ردود الأفعال قد تتسبب في هدر المال العام، وعودة الضرر مرة أخرى للطرق، لذلك نحرص على سد الثغرات والخلل الذي أدى إلى تطاير الحصى، مؤكدة على التعاون مع دول مجلس التعاون فيما يتعلق بالطرق، وأعمال الفحص التي تقوم بها المختبرات الخاصة للخلطة الاسفلتية ومكوناتها، ومن ضمن الأعمال التي سنقوم بها التعاون مع مختبرات عالمية لتقييم أداء وأعمال مختبراتنا وتساعدنا في هذا العمل، والنتائج الأولية التي وصلت إلينا حتى الآن تؤكد أن المكونات الأساسية لخلطة الأسفلت الموجودة في الكويت سليمة، والتركيبة يجب أن يكون على خطوات ضبط الجودة، وتلك من النقاط الأساسية التي تطرقت لها



د.جنان بوشهري ود.محمد الركيبي خلال المؤتمر الصحفي (محمد هاشم)

220 ساعة عمل واستدعاء 44 مسؤولاً حكومياً

قال رئيس لجنة تقصي الحقائق في أزمة الأمطار د.فهد الركيبي، إن اللجنة عملت لمدة 12 أسبوعاً عقدت خلال هذه المدة 43 اجتماعاً، بواقع 220 ساعة عمل، لافتاً إلى أن اللجنة اعتمدت على آلية معينة للتعرف على مواطن الخلل وقامت باستدعاء 44 مسؤولاً حكومياً، واستمعت إلى بعض الجهات مثل شركة البترول الوطنية والقائمين على مصنع الأسفلت وبلدية الكويت ووزارة الداخلية، وأوضح الركيبي أنه خلال فترة عمل اللجنة تم التحقيق مع 58 شركة ومكتب استشاري، إلى جانب القيام بعمل زيارات ميدانية لعدة أماكن تم تحديدها مع أعضاء اللجنة مثل مدينة صباح الأحمد السكنية وبعض الأنفاق والدائري السابع وعدة مواقع في الصباحية، لافتاً إلى أن بنية الكويت التحتية وفق تصنيف تقرير التنافسية العالمية الأخير في المرتبة 54 عالمياً مقارنة بدولة الإمارات العربية المتحدة التي جاءت في المرتبة الرابعة، كما طلعت اللجنة خلال فترة عملها على تقارير عدة لجان تحقيق سابقة مثل تقرير اللجنة التي شكلت في 2017 لبحث مشكلة تجمع مياه المطر في محافظة الأحمدى وكذلك تقرير اللجنة الفنية المشكلة في 2013 التي حددت مشكلة تطاير الحصى، وتقرير اللجنة التي شكلت في 2018 لبحث أسباب مشكلة تطاير الحصى والتي أنهت أعمالها قبل أشهر قليلة، مثنياً على لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

الجهود التي بذلها أعضاء اللجنة في قراءة أغلب التقارير وتلخيصها رغم ضيق الوقت الذي منحه للجنة لإنجاز تقريرها. وذكر أن اللجنة وجدت قصوراً وأخطاء جسيمة لدى 12 شركة ومقاولات ومكتباً هندسياً، مبيناً أنه تم رفع تقرير بتلك الأخطاء الموجودة في كل مشروع، كما حملت القياديين والعاملين في بعض إدارات قطاع الصيانة بعد الاستماع إليهم مسؤولية وجود قصور في قطاعهم، كما اكتشفت قصوراً وأخطاء لدى بعض القياديين في هيئة الطرق، إلى جانب رصد بعض الملاحظات على الرعاية السكنية للمواقع والمدن الجديدة، كما أوصت بعدم الاعتماد بشكل كلي على المقاولين والاستثمار في العنصر الوطني والزام الشركات والمكاتب الاستشارية الفائزة بعودة الوزارة بتعيين عناصر وفق نسب معينة لديها، ووضع خطة للطوارئ، ووجود حاجة ملحة لتدوير شامل في جميع الوظائف الإشرافية والقيادية بالوزارة والهيئة العامة للطرق لتطوير العمل وتبادل الخبرات وإنشاء مركز للتعمير، وإيضاً ضرورة دراسة فكرة إنشاء مصنع وطني للأسفلت لحفظ المواصفات، مؤكداً أن اللجنة ليس لها أي صفة تنفيذية وبالتالي توصياتها ليست ملزمة للجهات التي تم التحقيق معها فوراً رفع التقرير إلى الوزير المختص لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

الاشغال لا توجد عليه أي مسؤولية تجاه الأحداث الأخيرة الخاصة بالأمطار، وبناء على ذلك سيتم إنهاء إيقاف وكيل

أكدت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري أنه سيتم الإعلان الأسبوع المقبل عن إحالة قياديين في «الأشغال» و«الطرق» و«البيئة» و«الهندسة الصحية» و«الطرق» إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وقياديين آخرين في الوزارة وبعض شاغلي الوظائف الإشرافية إلى ديوان الخدمة المدنية لإجراء التحقيق معهم، وذلك بناء على نتائج تقرير لجنة تقصي الحقائق في حوادث الأمطار الأخيرة. وأضافت بوشهري خلال مؤتمر صحفي عقده صباح أمس أنه استناداً إلى التقرير الصادر من قبل لجنة تقصي الحقائق سوف تصدر قرارات الإحالة الأسبوع المقبل، إضافة إلى مخاطبة الجهاز المركزي للمناقصات والمؤسسة العامة للرعاية السكنية بأسماء 12 شركة أثبت التقرير تحملهم للمسؤولية، مؤكداً أن الحكومة حريصة على تحديد مواطن الخلل، ومن يتحمل المسؤولية، مشيرة إلى أن كميات الأمطار كانت استثنائية وغير مسبوقة، والحادثة كانت ذات أهمية قصوى وتحت متابعة مستمرة من قبل سمو رئيس الوزراء، وتم تشكيل لجنة تقصي الحقائق، بهدف بيان أوجه القصور والخلل، كما تم التركيز على 3 جهات حكومية هي «الأشغال»، و«الهيئة العامة للطرق»، و«السكنية»، برئاسة رئيس قسم الهندسة المدنية في جامعة الكويت د.فهد الركيبي، ونخبة من الكفاءات وانتهت من أعمالها في نهاية يناير الماضي.

ضمن زيارات في مناطق مختلفة كالصليبية والجليب

جمعية المهندسين كرمت كوكبة من صاحبات الإنجازات في مختلف المجالات

بنك الكويت الوطني وجمعية الهلال الأحمر يدعمان الأسر المحتاجة في حملة «كسوة الشتاء»



وتأتي مساهمة بنك الكويت الوطني في هذه المبادرة انطلاقاً من التزامه بواجبه الاجتماعي ومن حرصه على أن يوسع نطاق برامجه في مجال المسؤولية الاجتماعية. ويحافظ بنك الكويت الوطني على موقعه القيادي الأكبر للمبادرات الإنسانية ويعتز بأن يكون شريكاً دائماً لجمعية الهلال الأحمر، كما أن هذه المبادرة هي جزء لا يتجزأ من شراكتهما مع جمعية الهلال الأحمر واستمراراً لمبادراتهما المجتمعية والخيرية المشتركة التي تصب في إطار نفسه وتهدف إلى دعم المحتاجين على مدار العام.

أسوة ببقاى الأسر في الكويت، وبهذه المناسبة، أثنى رئيس فريق إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني طلال التركي على الشراكة الإستراتيجية التي تجمع بين بنك الكويت الوطني وجمعية الهلال الأحمر الكويتية، وبالذات الذي تقوم به الجمعية والمساعدات والمبادرات التي تقومها على المستوى الإنساني والخيري.

وأوضح التركي أن حملة «كسوة الشتاء» لدعم الأسر محدودة الدخل تهدف إلى وضع إمكاناتها دعماً للعائلات المتعففة وتمكينها اجتماعياً لاسيما في المناطق ذات الكثافة السكانية

قام بنك الكويت الوطني وجمعية الهلال الأحمر بجولات وزيارات ميدانية ضمن حملة «كسوة الشتاء» شملت الأسر محتاجة في منطقتي الصليبية وجليب الشيوخ، وتستهدف الحملة دعم الأسر ذوي الدخل المحدود ومنهم ما يحتاجون إليه من مساعدات وتحسين وضعهم المعيشي والتكثيف مع فصل الشتاء.

توزيع 5998 قسيمة في مدينة جنوب صباح الأحمد السكنية

المشروع

6 توزيعات ليكون إجمالي ما تم توزيعه 62% من كامل ما هو مقرر للسنة المالية الحالية والبالغة 12 ألف قسيمة. وذكر أن قطاع التخصص يعمل بكامل قدرته الفنية لاستكمال جميع المعاملات الخاصة بالمقدمين، حيث قاربت الأعداد المستحقة والمستوفية

شملت 20 توزيعاً يتراوح عدد من يتم استدعاؤهم في التوزيع الواحد منها ما بين 280 وحتى 336 بطاقة قرعة. وحول المتبقي من التوزيعات، لفت المصدر إلى أن المؤسسة ستبدأ توزيع 1626 قسيمة سكنية ضمن الدفعة الرابعة ابتداءً من يوم غد السبت وعلى

عادال الشنان

أكد مصدر مطلع في المؤسسة العامة للرعاية السكنية انتهاء قطاع التخصص من توزيع 5998 قسيمة على المخطط ضمن مشروع مدينة جنوب صباح الأحمد السكنية، لافتاً إلى أن الدفعتين الثلاثة الأولى



العقل خلال تكريم الوزير مريم العجيل (زين علام)



م.فيصل العتق مكرماً وزيرة د.جنان بوشهري على هامش الحفل (مشاركة الفيديو)



حمل تطبيق Zappara



تكريم رئيسة جمعية الصحافيين الزميله فاطمة حسين

بشري شعبان

أكدت وزيرة الأشغال ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري أن المرأة الكويتية كانت ولا زالت وستبقى صاحبة أداء مشرف وخصمات واضحة في مختلف المجالات، مطالبة الشباب ببذل كل ما في وسعهم لإنجاح وجودهم على الصعيد المهني أو الاجتماعي أو العمل التطوعي وغيره لأنهم يمثلون الوجه الجميل للكويت بمساندة إخوانهم الرجال.

جاء ذلك في تصريح صحفي لها على هامش الاحتفالية التي نظمتها جمعية المهندسين الكويتية بمناسبة يوم المرأة الكويتية تحت شعار «ملهمات كويتيات» بمشاركة كوكبة من النساء اللواتي لهن بصمة واضحة على مختلف الأصعدة. ورد على سؤال حول التحديات التي تواجه المرأة الكويتية قالت بوشهري إن المرأة على مستوى العالم تواجه تحديات ولا يمكننا أن نغفل الكويت عن المحيط الدولي، ولا يمكننا القول إن المرأة في الكويت وصلت لمختلف المستويات ولكنها تلقى الدعم من الحكومة التي تدعم الوجود النسائي في المناصب القيادية، والكثير من النساء يشغلن مناصب وكلاء وزارات ووكلاء مساعدين ويعملن في البعثات الدبلوماسية، إضافة إلى أن المجتمع الكويتي أيضاً داعم لوجود المرأة وخير مثال على ذلك أننا نراها عضواً بمجلس الأمة فالיום المرأة تحظى بدعم

تاريخ الكويت بالإضافة إلى تكريم عدد من النساء المميزه في الكويت، موضحة أن الجلسة النقاشية الأولى كانت بعنوان «مسيرة نجاح ملهمات كويتيات» وتحدثت فيها رئيس جمعية الصحافيين فاطمة حسين ورئيس المجلس الاستشاري في كلية الأعمال والاقتصاد الأميركية في الكويت م.سارة أكبر، والفنانة التشكيلية ثريا البقصي.

والقراشي تتولى رئاسة لجنة المهندسين الشباب في الاتحاد الدولي، وما نريد قوله بهذه المناسبة أننا كمهندسين نؤمن على الدوام بأهمية دعم المرأة عموماً، والمهندسة بشكل خاص، تحقيقاً للرؤية السامية لصاحب السمو الأميرة لمتكمن المرأة في مختلف مواقع الإنتاج والعمل مهنياً وسياسياً.

الحكومة والمجتمع ولكننا نطمح إلى الأفضل.

بدوره، أكد رئيس جمعية المهندسين م.فيصل العتق إن جهود الجمعية في دعم المرأة عموماً والمهندسات بشكل خاص ملحوظ جداً، لافتاً إلى أن عدد المهندسات المسجلات في الجمعية يبلغ نحو 3500 مهندسة من مختلف التخصصات وهي نسبة مرتفعة وسط إجمالي المهندسين الكويتيين.